مؤشر حد الكفاءة

أوهاج بابدين عمر
ماجستير محاسبة وتمويل
عضو هيئة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

تعتمد المعادلة على ضمان بقاء القوة الشرائية وتطهير المال.

المعادلة فى حالة التضخم صفر:

$$2.5\% = \frac{10\text{^} - 2 \times e}{(1 + \mathbf{r})\text{^}\mathbf{n}}$$

r تمثل الثابت 2.01802093%

n تمثل العدد النيبيري مقسومًا على الجذر التربيعي للعدد النيبيري ناقص واحد وهو ٤.١٩ تقريبًا. أما فى حالة وجود تضخم:

$$\text{Target Rate} = \left| (1+r) \times (\text{core inflation})^{(e/(\sqrt{e}-1))} - 1 \right|$$

أما في حالة إيجاد نقطة التعادل بناء على الزكاة:

$$\text{Total Required Yield} = \text{Rate allowance} \div (1 - \text{Zakat Rate})$$

بحيث يكون الربح الشهري ٠.٧٪ واالربع سنوي ٢.١١٤٪

المبررات[1]:

متوسط سعر الفائدة العالمي تاريخيًا: ١٩٨٠–٢٠٢٥ كانت بين (٠.٥٪–٢.٥٪)

ويدور الذهب والسندات الأمريكية حول ٢٪ كثمن للزمن دون المخاطر.

تكلفة تشغيل المرابحة ٠.٣٪

[1] الذكاء الاصطناعي لميتا

الحد الأدنى للمرابحة للربع = سعر الفائدة العالمي + تكلفة تشغيل المرابحة

= ٢٪ + ٠.٣٪ = ٢.٣٪

وذلك دون مخاطر بلد ومخاظر عميل والتضخم.

النتائج:

ما الذي يرمي إليه الباحث:

الباحث هنا يدمج الهندسة المالية والاقتصاد الإسلامي لإثبات فرضية هامة جدا (أن الاكتناز ودفع زكاته ٢.٥٪) دون استثماره، سيؤدي إلى تآكله السريع. وكي ينجو المال من هذا التآكل ويحافظ على قيمته الحقيقية الثابتة أمام التضخم، يجب رفع خطة الاستثمار إلى القوة الموزونة (٤.١٩) ليتحول العائد المطلوب من مجرد عائد بسيط إلى عائد مركب قيمته توازن التدفقات الخارجة للزكاة تماما.

وبما ان التضخم مستقر عند ٢.٠١٨٠٢٠٩٣٪، فإن المؤشر يخبر صانع القرار المالي أن القيمة الشرائية للنقد ستنخفض، وأن الأصول ستحتاج إلى تحقيق عائد لا يقل عن ٨.٧٣٪ لتعويض هذا النمو الأسي المركب خلال فترة الحساب.